

# معلمو مدارس المستقبل

تحليل مؤشرات التعليم في العالم

طبعة ٢٠٠١



OECD

UNESCO  
INSTITUTE FOR STATISTICS

# معلمو مدارس المستقبل

تحليل مؤشرات التعليم في العالم

طبعة ٢٠٠١

## ملخص تنفيذي

---

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
معهد اليونسكو للإحصاء  
برنامج مؤشرات التعليم في العالم

## منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

عملاً بأحكام المادة ١ من الاتفاقية الموقعة في باريس في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٠، والتي أصبحت نافذة في ٣١ سبتمبر/أيلول ١٩٦١، تعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تشجيع سياسات ترمي إلى ما يلي:

- تحقيق أعلى مستوى قابل للاستدامة من النمو الاقتصادي والعمالة ورفع مستوى المعيشة في البلدان الأعضاء، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، والإسهام بذلك في تنمية الاقتصاد العالمي؛
- الإسهام في تحقيق التوسع الاقتصادي السليم في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء، في إطار عملية التنمية الاقتصادية؛
- الإسهام في تحقيق التوسع في التجارة العالمية على أساس متعدد الأطراف وغير تمييزي، وفقاً للالتزامات الدولية.

وكانت البلدان الأعضاء الأصلية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي: إسبانيا وألمانيا وإيرلندا وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وتركيا والدنمارك والسويد وسويسرا وفرنسا وكندا وكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة واليونان. وبعد ذلك أصبحت البلدان التالية أعضاء في المنظمة من خلال الانضمام إلى الاتفاقية، وذلك في التواريخ المبينة فيما يلي: اليابان (٢٨ أبريل/نيسان ١٩٦٤)، فنلندا (٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٦٩)، أستراليا (٧ يونيو/حزيران ١٩٧١)، نيوزيلندا (٢٩ مايو/أيار ١٩٧٣)، المكسيك (١٨ مايو/أيار ١٩٩٤)، الجمهورية التشيكية (٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥)، المجر (٧ مايو/أيار ١٩٩٦)، بولندا (٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٦)، جمهورية كوريا (١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦)، الجمهورية السلوفاكية (١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠).

وتشارك لجنة الجماعات الأوروبية في أعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المادة ١٣ من اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

اعتمد الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من جانب ٢٠ بلداً في مؤتمر لندن في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٥، وأصبح نافذاً في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٦. وتضم المنظمة حالياً ١٨٨ دولة عضواً.

ويتمثل هدف المنظمة الرئيسي في المساهمة في صون السلم والأمن في العالم بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة والاتصال، على تعزيز الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب.

ولكي تؤدي اليونسكو مهمتها فإنها تضطلع بالوظائف الرئيسية الخمس التالية:

- إجراء دراسات استشرافية عن التربية والعلم والثقافة والاتصال من أجل عالم الغد؛
- العمل على تطوير المعارف ونقلها وتشاطرها عن طريق البحوث والتدريب والأنشطة التعليمية؛
- تنفيذ أنشطة تقنية من أجل إعداد واعتماد وثائق تقنية دولية وتوصيات نظامية؛
- العمل، من خلال التعاون التقني، على تزويد الدول الأعضاء بالخبرات اللازمة لسياساتها ومشروعاتها الإنمائية؛
- تأمين تبادل المعلومات المتخصصة.

معهد اليونسكو للإحصاء هو المكتب الإحصائي لليونسكو ومستودع الأمم المتحدة للإحصاءات العالمية في ميادين التربية والعلم والتكنولوجيا والثقافة والاتصال.

أنشئ «معهد الإحصاء» في ١٩٩٩ بهدف تحسين برنامج اليونسكو الإحصائي وتطوير وتوفير البيانات الإحصائية المناسبة والدقيقة والمتصلة بالسياسة العامة، والتي تدعو الحاجة إليها في البيئة المعاصرة التي ما فتئت تزداد تعقيداً وتشهد تغييراً سريعاً.

ومعهد اليونسكو للإحصاء موجود حالياً في مقر اليونسكو في باريس (فرنسا)، ولكنه سينتقل للاستقرار بصورة دائمة في مونتريال (كندا) اعتباراً من شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

## معلمو مدارس المستقبل

تحليل مؤشرات التعليم في العالم

طبعة ٢٠٠١

شهد عقد التسعينات تزايداً في الطلب على التعلّم في جميع أنحاء العالم. وكانت الحوافز الضاغطة للأفراد والاقتصادات والمجتمعات على رفع مستوى التعليم هي القوة الدافعة لتزايد إقبال الناس من جميع الأعمار على الانخراط في أشكال متزايدة التنوع من أنشطة التعلّم. ويبقى أن التحدي يتمثل الآن في التوصل إلى أفضل السبل لتلبية الطلب المتزايد على التعليم مع الحرص في الوقت ذاته على أن يستجيب التعليم، من حيث نوعيته وأنماطه، للاحتياجات بطريقة فعالة على مستوى التكاليف. وثمة الآن اعتراف متزايد بأن المعلمين يضطّعون بالدور الرئيسي في الجهود الرامية إلى تحسين أداء النظم التعليمية وزيادة نتائج التعلّم. ولكن هل تعكس السياسات الحكومية هذا الوعي بصورة متسقة؟ وهل تكافئ المهام المطلوبة من معلمي الحاضر والمستقبل الإمكانيات الموفرة لهم من حيث الحوافز الاقتصادية وآفاق التقدم الوظيفي؟

معلمون مدارس المستقبل سلسلة مطبوعات تهدف إلى تحليل مؤشرات التعليم التي يجري تطويرها من خلال برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » المشترك بين « منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي » واليونسكو. ويتناول هذا المجلد التوجهات في تمويل التعليم وإدارته، مع التركيز بوجه خاص على علاقتها بالمعلمين وبظروف التعليم؛ ويستعرض أنماط الالتحاق والمشاركة في النظم التعليمية لإظهار التغيرات في الاحتياجات إلى المعلمين؛ ويقارن بين ما هو مطلوب من المعلمين الحاليين والمحتملين من حيث المؤهلات وعبء العمل وبين الحوافز المالية وغيرها من الحوافز المهنية الموفرة لهم في الوقت الحاضر؛ ويستعرض الخيارات والمبادلات المتعلقة بالسياسة العامة والتي تواجهها الحكومات في الموازنة بين توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم وضرورة اجتذاب المعلمين الأكفاء واستبقائهم. ويكمل هذا التحليل بعرض إحصائي موجز للعوامل الهامة التي تحدد الطلب والعرض في مجال المعلمين المؤهلين، مع ملحق إحصائي شامل يغطي البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » وكذلك البلدان الأعضاء في « منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ».

والبلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو هي: الاتحاد الروسي والأرجنتين والأردن واندونيسيا وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو وتايوان وتونس وزمبابوي وسري لانكا وشيلي والصين والفلبين وماليزيا ومصر والهند.

للحصول على مزيد من المعلومات أو لشراء هذا المطبوع، يرجى الاتصال بأحد العنوانين التاليين:

[www.oecd.org/bookshop](http://www.oecd.org/bookshop)

[www.unesco.org/publications](http://www.unesco.org/publications)

OECD Publishing  
2, rue André-Pascal  
75775 Paris Cedex 16  
France

UNESCO Publishing  
7, Place de Fontenoy  
75352 PARIS 07 SP  
France

## ملخص تنفيذي

يضطلع التعليم والتدريب بدور حاسم في مساعدة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العميقة، وفي تنمية رأس المال البشري اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي. وتعتمد قدرة التعليم والتدريب على تأدية هذه المهام على مدى تجاوب المؤسسات التعليمية ذاتها مع التغيير، وعلى قدرة المعلمين على التطور وتدريس المضامين التعليمية بطرائق تستجيب لاحتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل.

ويعلّق واضعو السياسات، والمجتمع ككل، آمالاً كبيرة على المعلمين بوصفهم مهنيين متخصصين يمثلون القدوة في العمل والنخبة الرائدة في المجتمع. والمعلمون مطالبون بالتعامل مع التغيرات الواسعة الجارية داخل المدارس وخارجها وتطبيق الإصلاحات المعقدة التي تشهدها حالياً النظم التعليمية في البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم ».

ويواجه واضعو السياسات التربوية مهمة صعبة في تحقيق التوازن في عملية حشد المعلمين بطريقة فعالة ومجدية. ذلك أنه يتعين عليهم أن يكفلوا أن يكون الاستثمار في مجال المعلمين كافياً ومتناسباً مع المهام المطلوبة من هؤلاء المعلمين. وهذا يعني أنه يتعين في وقت واحد أن تكون مؤهلات المعلمين ملائمة وأن تكون مرتباتهم وظروف عملهم جيدة بالمقارنة بالمرتبات وظروف العمل في الميادين الأخرى وبما يكفي لاجتذاب أشخاص من ذوي المؤهلات المطلوبة لمهنة التدريس واستبقائهم فيها.

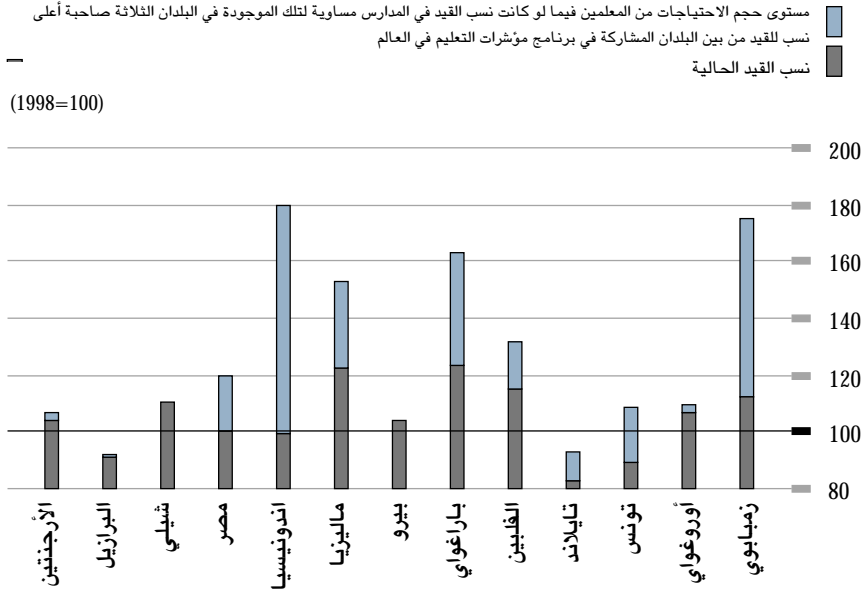
## ■ تزايد الحاجة إلى التعليم والمعلمين

أصبح التزايد المطرد في معدلات القيد في المدارس، مشفوعاً في بعض الحالات بتزايد أعداد السكان في السن المدرسية، يؤدي إلى تزايد الحاجة إلى معلمين جدد في العديد من البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم »، ولا سيما منها البلدان ذات المستويات الدنيا من حيث التنمية الاقتصادية.

وفي معظم البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » توقّف النمو في عدد السكان في سن التعليم الابتدائي، بل إن هذا العدد أخذ يميل إلى الانخفاض. ومن ناحية أخرى، وخلافاً للوضع في معظم بلدان « منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي » حيث بدأ عدد السكان في سن التعليم الثانوي والعالي يميل بالفعل إلى الانخفاض، فإن عدد الأشخاص في سن التعليم بعد الابتدائي ما زال يتزايد في معظم البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم ». وسوف تمر سنوات عديدة قبل أن يؤدي تباطؤ النمو السكاني، الذي بدأ خلال السبعينات في معظم هذه البلدان، إلى تناقص عدد الطلاب في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي. وبالإضافة إلى ذلك، ولئن كانت أغلبية البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » قد حققت

## الشكل ١

التغير المقدّر لحجم الاحتياجات من المعلمين نتيجة للتغيرات في أعداد السكان  
في سن التعليم الثانوي، وفقاً لفرضيات قيد مختلفة، ١٩٩٨-٢٠١٠



المصدر: OECD/UNESCO WEI, Table 37 in Annex A4

بالفعل تعميم التعليم الابتدائي، أو أنها توشك على بلوغ هذا الهدف، فإن نسب القيد في المدارس الثانوية للسكان من الفئة العمرية المعنية تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، فهي تتراوح بين ٨٧ في المائة في شيلي و ٤٨ في المائة في أندونيسيا.

وستكون لهذه التغيرات في أعداد الطلاب آثار هامة، ليس بالنسبة لإعداد المعلمين وحسب، بل كذلك بالنسبة للموارد المالية التي يتعين على البلدان أن توظفها في مجال التعليم إذا ما أرادت توفير التعليم الشامل لجميع الأطفال في سن التعليم الابتدائي، أو مجرد الإبقاء على نسب القيد الحالية في التعليم الثانوي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تزايد عدد السكان في سن التعليم الثانوي، فإن العقود القليلة القادمة ستتيح إمكانيات فريدة للعديد من البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » لتحسين نوعية خدماتها التعليمية. فنتيجة للانخفاض النسبي في حجم أفواج الأطفال في سن التعليم الابتدائي، سيشهد عدد السكان في سن العمل خلال العقود القليلة القادمة تزايداً أسرع من تزايد عدد الأطفال في العديد من تلك البلدان. ونتيجة لذلك، ستكون هذه البلدان في وضع أفضل لتعبئة الموارد من أجل الخدمات العامة، بما فيها التعليم، وستكون أكثر قدرة على تمويل نظمها التعليمية. ويمكن لواضعي السياسات أن يستغلوا هذه الفرصة للتحوّل من التركيز على توسيع نطاق النظام التعليمي إلى التركيز على تحسين طرائق توفير التعليم ونتائجه، بما في ذلك تخفيض النسب العالية للطلاب الذين تتجاوز أعمارهم السن الرسمية للتعليم،

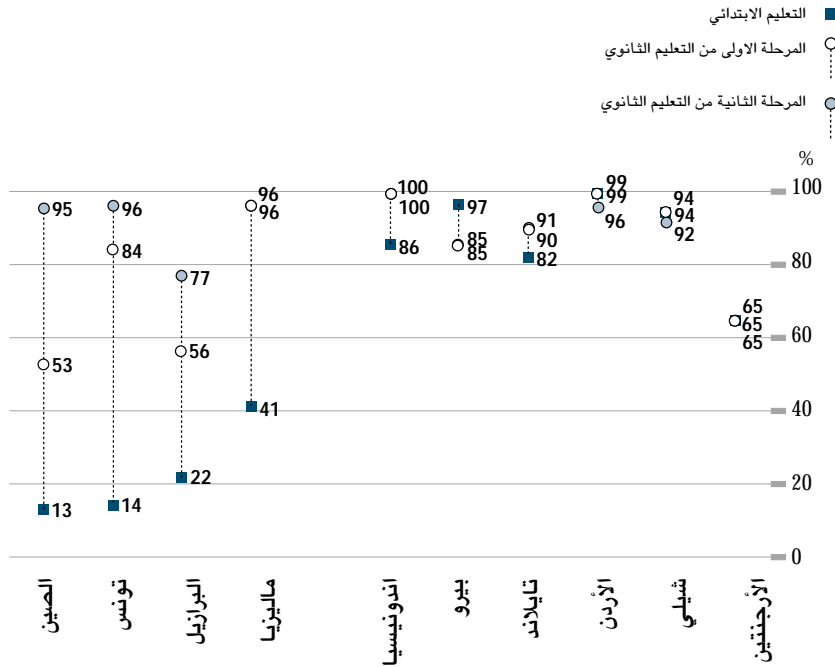
وللمتسربين وللأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي في سن متأخرة، وهي نسب ما زالت موجودة في البعض من البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم ».

لقد شكل حجم القوة العاملة في التدريس في بعض البلدان عائقاً أمام تلبية الطلب على التعليم في المستويين الثانوي والعالي. فالمعلمون وغيرهم من الموظفين العاملين في ميدان التعليم يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي موارد العمالة الوطنية. وفي معظم البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » يعمل في ميدان التعليم شخص واحد على الأقل من كل خمسة وعشرين من مجموع الأشخاص المستخدمين. بل إن هذه النسبة هي أعلى من ذلك في تونس حيث تبلغ نسبة واحد إلى عشرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلمين هم في أغلب الأحيان من أكثر العاملين ثقافة: ففي اندونيسيا يعمل في قطاع التعليم أكثر من نصف أعضاء القوة العاملة الحائزين على مؤهل في مستوى التعليم العالي.

وتختلف نسبة العاملين في التدريس، الذين يستجيبون للمعايير الوطنية الخاصة بالمؤهلات، اختلافاً واضحاً بين البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم ». فقد أصبحت ستة من هذه البلدان تطبق إلى حد ما المعيار القاسي بتوفير مؤهلات تعليم عال للتدريس في التعليم الابتدائي وفي المرحلتين الأولى والثانية من التعليم الثانوي. وتوجد أدنى النسب من المعلمين الحائزين على مؤهلات تعليم عال

## الشكل ٢

النسب المئوية للمعلمين الحائزين على مؤهلات من مستوى التعليم العالي، ١٩٩٨



البلدان مرتبة بحسب حجم الفرق بين النسبتين الخاصتين بالتعليم الابتدائي والمرحلة العليا من التعليم الثانوي.

المصدر: OECD/UNESCO WEI

في البرازيل والصين وتونس. وتوجد في البلدين الأولين أيضاً أدنى النسب المئوية من هؤلاء المعلمين في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي. وأما في تونس، حيث تبلغ نسبة معلمي التعليم الابتدائي الحائزين على مؤهل تعليم عال ١٤ في المائة فقط، فإن الوضع يختلف بشكل واضح عن الوضع في الأردن حيث يحمل جميع معلمي التعليم الابتدائي تقريباً مثل هذه المؤهلات. ومع ذلك فإنه يتضح من البيانات المستمدة من تقييم دولي أجري في الآونة الأخيرة أن كلاً من البلدين ما زال بحاجة كبيرة إلى معلمين مؤهلين لمادتي الرياضيات والعلوم في التعليم الثانوي.

إن تحسين إعداد المعلمين يعتبر عاملاً هاماً في النهوض بنوعية التعليم وتعزيز فعاليته، بيد أن هناك أيضاً اعتبارات تتعلق بالجوانب التنظيمية. فالسياسات القائمة على إتاحة التعليم للمزيد من الأطفال - مثل زيادة عدد التلاميذ في الصف الواحد أو اعتماد نظام المناوبة بين الصفوف - هي سياسات مألوفة في العديد من البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم »، ولكنها قد تحمل المعلمين أعباء إضافية. ولهذه الممارسات صلة وثيقة بمسألة الرسوب: ففي البرازيل وباراغواي والفلبين وزمبابوي هناك ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من التلاميذ من سن التعليم الثانوي مقيدون في المدارس الابتدائية بسبب رسوبهم أو لأنهم التحقوا بالتعليم الابتدائي في سن متأخرة. وفي مثل هذه الأوضاع يواجه المعلمون مزيداً من الصعوبات في تنظيم عملهم في قاعات الدراسة وتدريس المنهج الدراسي.

## ■ حجم الموارد اللازمة للتعليم وكيفية إنفاق الأموال في هذا المجال

ستكون هناك حاجة لموارد إضافية من أجل الوفاء بأهداف التوسع في إتاحة فرص التعليم وتحسين نوعيته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التقرير يسلم بأن اعتماد استراتيجيات مستدامة لحشد المعلمين يتطلب تدفقاً ثابتاً في الموارد، حيث أن حدوث انخفاض غير متوقع في مستوى الدعم المالي سيجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الالتزام بالاستراتيجيات المعتمدة. ومن ناحية أخرى، فإن التغيرات الضخمة السريعة التي تطرأ على الاقتصاد على الصعيدين العالمي والوطني تقتضي أن تتسم هذه الاستراتيجيات بالمرونة اللازمة للتجاوب السريع مع هذه التغيرات، ولكن بطريقة مدروسة.

بيد أن المبالغ التي يمكن للبلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » أن تنفقها على التعليم أصبحت محدودة بسبب تقلص الميزانيات العامة، باستثناء حالات قليلة شهدت فيها البلدان المعنية توسعاً في اقتصادها، ومن ثم في ميزانياتها العامة. ولذلك بات يتعين على الحكومات أن تحدد الأهداف التي يمكن تحقيقها عملياً على ضوء الموارد المتاحة.

الآن على البلدان التي مرت بأزمة اقتصادية في التسعينات أن تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في القيام بإصلاحات مستدامة في مجال التعليم في ظل ظروف اقتصادية

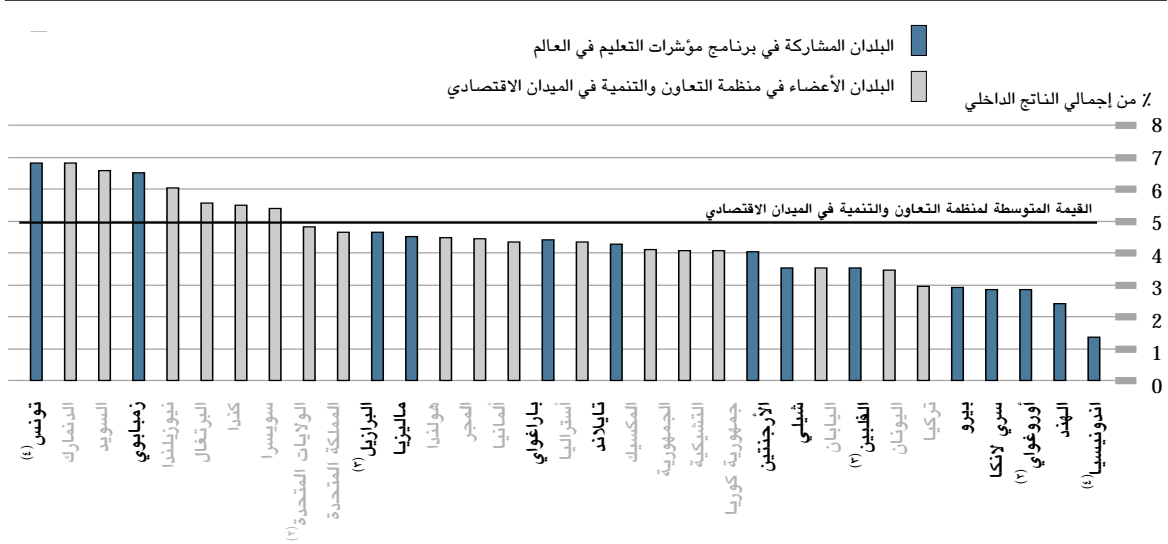


عامة غير مستقرة. وقد اضطرت بعض البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » أن تتجاوب مع الانخفاض في الموارد العامة عن طريق إعادة توزيع التمويلات الحكومية بين مستويات التعليم وبين بنود الإنفاق. ففي الاتحاد الروسي ومنطقة جنوب شرقي آسيا ظلت نسبة الإنفاق على المعلمين مستقرة نسبياً، في حين تقلص حجم المبالغ المتوفرة للإنفاق على أنواع أخرى من الاحتياجات في مجال التعليم. وتدل التجربة في هذه البلدان أيضاً على أنه في حالات الانكماش الاقتصادي تتزايد الضغوط المفروضة على الأسر للإسهام في تحمل تكاليف التعليم.

وهنا يُطرح السؤال الأعم والمتعلق بتحديد الجهة التي ينبغي أن تتحمل تكاليف التوسع في إتاحة فرص الانتفاع بالتعليم. فتمويل النظام التعليمي الوطني ينبغي أن يكون موزعاً توزيعاً عادلاً بين مختلف فئات السكان. والإنفاق من الجهات الخاصة يؤدي دوراً هاماً في تمويل التعليم الثانوي والعالي في معظم البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم ». وفي بعض هذه البلدان يساهم الآباء والمجتمعات المحلية في تغطية التكاليف من خلال تقديم إعانات مالية مباشرة أو غير مباشرة لدفع مرتبات المعلمين في مدارس تديرها الدولة، أو أنهم يتولون بصورة مباشرة مهمة توظيف المعلمين ودفع أجورهم. غير أن حجم التمويل الذي تقدمه الجهات الخاصة للتعليم يبلغ مستويات مدهشة في بعض البلدان، إذ إنه يصل إلى أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي الإنفاق على التعليم في شيلي وبيرو والفلبين وتايلاند.

### الشكل ٣

المصرفوات الحكومية<sup>(١)</sup> على المؤسسات التعليمية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الداخلي، ١٩٩٨



١ - بما في ذلك الإعانات الحكومية المقدمة إلى الأسر فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية، والمصرفوات المباشرة على المؤسسات التعليمية من المصادر الدولية.

٢ - المصرفوات المباشرة على المؤسسات التعليمية من المصادر الدولية تتجاوز نسبة ١.٥٪ من إجمالي المصرفوات الحكومية (١٩٩٨).

٣ - السنة المرجعية ١٩٩٧.

٤ - السنة المرجعية ١٩٩٩.

المصدر: OECD/UNESCO WEI, Table 4 in Annex A4

وهذه الأرقام تزيد كثيراً على متوسط النسبة الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو ١٩ في المائة. وأما في مصر والأردن وتونس، فإن الإنفاق من الجهات الخاصة هو أدنى من ذلك نظراً لقلة عدد المؤسسات التعليمية الخاصة.

وفي إطار البحث عن حلول لمسألة التمويل، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن أحد الأهداف الرئيسية للنظام التعليمي الوطني يتمثل في إتاحة الانتفاع بالتعليم لجميع الناس. وقد بذلت جهود خاصة في هذا السبيل في عدد من البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم »، وعلى الأخص في البرازيل، حيث تدل المؤشرات على أنه تم إحراز تقدم في النصف الثاني من عقد التسعينات فيما يخص التوسع في إتاحة الانتفاع بالتعليم في الإقليم الشمالي الشرقي الذي يعاني من الفقر. بيد أنه لئن كان هناك تحسن في إتاحة الحصول على التعليم، فإنه ما زال هناك تفاوت كبير بين الأقاليم البرازيلية من حيث نوعية التعليم، وهو ما يمكن قياسه بمدى توافر المعلمين المؤهلين والبنى الأساسية الملائمة، وبالمؤشرات الأخرى المتعلقة بظروف التدريس.

إن الاستثمار في العملية التعليمية يعني أيضاً توفير بيئات مساعدة للمعلمين والطلاب. فوجود المعلمين المؤهلين تأهيلاً جيداً والمتحمسين للعمل يعتبر شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كاف بحد ذاته، للحصول على نتائج جيدة في التعلم، ذلك أن الأمر يقتضي أيضاً تأمين استثمار كاف في وسائل التعليم وفي البيئة الأساسية المدرسية. ويتضح من البيانات المستمدة من تقييم دولي أُجري عام ١٩٩٩ أن نسبة كبيرة من طلاب الصف الثامن كانوا يعانون من نقص في وسائل التعليم ويتلقون تعليمهم في مدارس تفتقر إلى التجهيزات أو إلى الصيانة. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن أكثر من ٨٠ في المائة من الطلاب في الاتحاد الروسي وتايلاند وتونس كانوا في مدارس أشارت إلى وجود عدد كبير من المشكلات فيما يتعلق بتوافر وسائل التعليم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحد العوامل الأساسية في ضمان الحصول على نتائج جيدة في مجال التعليم يتمثل في تزويد المعلمين بالأدوات لتدريس المنهج الدراسي.

## الأعمال المطلوبة من المعلمين والإمكانات الموفرة لهم

■  
الأمال المتعلقة على المعلمين كبيرة. ويُفترض فيهم أن يكونوا خبراء في موضوع واحد أو عدة موضوعات محددة، وهذا يتطلب منهم مستوى متزايداً من المؤهلات الأكاديمية. ويتعين على المعلمين أن يعملوا باستمرار على تحديث دراياتهم ومعارفهم، ذلك أن مهمة تزويد عالم المستقبل بالمعارف والمهارات التي يتوقف عليها إلى حد بعيد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي تتطلب من المؤسسات التعليمية والمعلمين التجاوب مع هذه الغاية من خلال تطوير وتوفير مضامين تعليمية ملائمة. وعلاوة على ذلك، فإن تضرع المعلمين في مادتهم الدراسية يجب أن يكون مشفوعاً بامتلاك الكفاءة التربوية اللازمة، مع تركيز الاهتمام على نقل مجموعة من المهارات الممتازة، بما في ذلك حفز الرغبة في التعلم، وتشجيع الإبداع وروح التعاون. وفي بعض البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم »

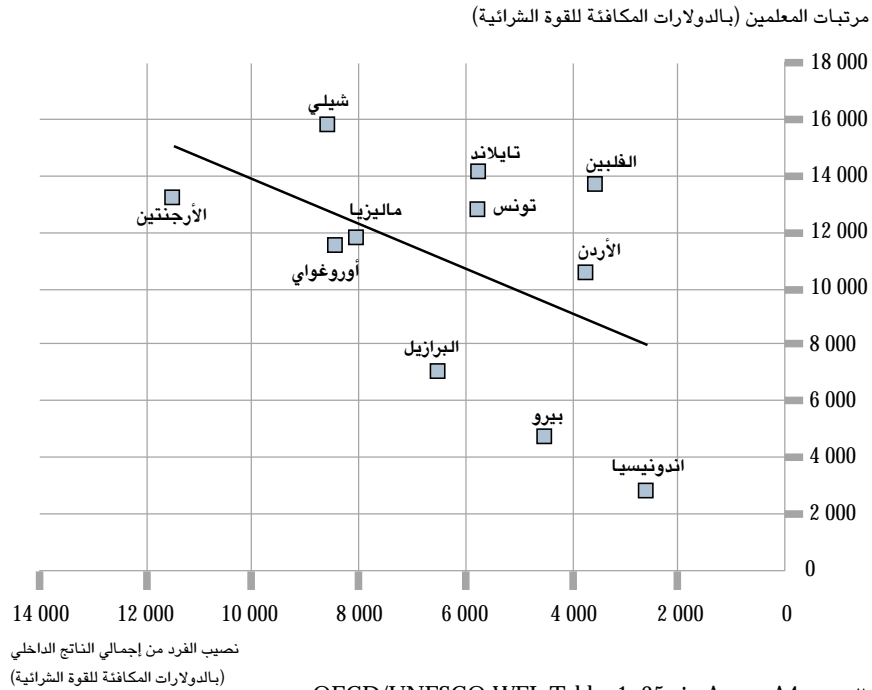
أصبحت التكنولوجيا تمثل سمة من السمات المميزة للاحترافية في التعليم تقتضي إدراكاً جيداً للإمكانيات التربوية للتكنولوجيا وإمكانية دمج التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلّم. وأخيراً، فإنه لم يعد من الممكن النظر إلى الاحترافية في التعليم باعتبارها مجرد كفاءة فردية، بل يجب أن تشمل القدرة على العمل كجزء من منظومة للتعلّم وكذلك القدرة والاستعداد للخوض في مختلف المهن والتجارب الأخرى التي من شأنها أن ترفد القدرة على التعليم.

ومن ناحية أخرى، فإن التوجه العالمي نحو نقل سلطة اتخاذ القرارات بشأن التعليم إلى مستويات حكومية أدنى يؤثر أيضاً على المعلمين في البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » بعدة طرق: أولاً، من خلال تقريب عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعلمين (باستثناء الجداول النظامية للمرتبات) إلى مستوى المنطقة المحلية والمدرسة، وثانياً، عن طريق دعوة المعلمين إلى الاضطلاع بدور أكبر في إدارة شؤون النظام التعليمي. وقد اعتمدت بعض البلدان نموذجاً يتيح للمدارس أن تعمل ضمن إطار للمناهج الدراسية والمعايير تحدده السلطات المركزية، ولكن مع التمتع بقدر كبير من الاستقلال ومن المسؤولية عن اتخاذ القرارات.

وعلى ذلك، فقد أصبح المعلمون مطالبين بالاضطلاع بمهام كبيرة. وإن تحقيق التوازن بين واجبات المعلمين والإمكانيات المتاحة لهم يؤثر تأثيراً كبيراً على تشكيلة العاملين في التدريس وعلى نوعية عملية التدريس ذاتها. وإن اجتذاب الأشخاص

#### الشكل ٤

مرتبات معلمي التعليم الابتدائي (بما فيها جميع العلاوات) في منتصف مدة الخدمة، بالنسبة إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي، ١٩٩٩



المؤهلين للعمل في التعليم واستبقائهم في هذه المهنة يعتبران شرطاً أساسياً لضمان جودة التعليم في المستقبل.

إن هذا التقرير يتناول التحديات التي تطرحها الحاجة إلى تأمين وجود العدد اللازم من المعلمين المؤهلين والمتحمسين، وينظر في بعض الخيارات والمبادلات المتاحة في إطار السياسة العامة والتي يمكن للبلدان أن تعتمدها في سعيها لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم وضرورة اجتذاب المعلمين الأكفاء واستبقائهم.

وإن المستوى النسبي لمرتبات المعلمين وإمكانية حدوث زيادات فيها خلال فترة الحياة المهنية للمعلمين يمكن أن يكون لهما تأثير في قرار الأشخاص المؤهلين فيما يخص الانخراط في مهنة التعليم أو البقاء فيها. وفي الوقت ذاته فإن الدفع نحو تحسين نوعية التعليم يصطدم في كثير من الأحيان بقيود مالية، ذلك أن مرتبات المعلمين وعلاواتهم تعتبر أكبر عنصر في تكاليف توفير التعليم، فهي تمثل ثلثي الإنفاق الحكومي على التعليم، أو أكثر من ذلك، في معظم البلدان. ويختلف تأثير شتى العناصر التي يتكون منها إجمالي الأجر من بلد إلى آخر، وداخل البلد الواحد، بمرور الزمن. فعندما يكون الأجر الإجمالي مفرطاً في السخاء، سيكون هناك فائض في عدد طالبي الانخراط في مهنة التعليم من أصحاب المؤهلات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مهنة التعليم تكون في بعض الأحيان من المهن القليلة المتاحة في البلدان النامية للأشخاص الحائزين على مؤهلات تعليمية عالية. وفي مثل هذه الحالات لا يكون هناك بديل فعلي على مستوى سوق العمالة، بل إن المستويات المنخفضة من الأجور ستظل تجتذب طالبي العمل المؤهلين. وفي المقابل، وعندما تبدأ القطاعات الاقتصادية الأخرى في النمو، فإن من المرجح أن تحدث هجرة مفاجئة لأصحاب أفضل المؤهلات من المعلمين من مهنة التعليم إلى وظائف جديدة أكثر إغراء.

ولئن كانت الجداول الموحدة للمرتبات تتسم بالشفافية وتسهل إدارتها، فإنها لا تساعد على تشجيع المعلمين على التفاني في العمل، ولا على حل المشكلات المتصلة بالافتقار إلى المعلمين في مواد دراسية معينة أو في المناطق الريفية. ومن بين الخيارات العامة التي لم يرقم العديد من البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » حتى الآن باستغلالها استغلالاً كاملاً إمكانية توفير المساكن للمعلمين كوسيلة لتسوية أجورهم بدون إدخال تغيير على جداول المرتبات الأساسية الحكومية. ومثل هذه التسويات من شأنها أن تحقق أغراضاً مختلفة، مثل مكافأة المعلمين الذين يتحملون مسؤوليات ويضطلعون بمهام تتجاوز ما هو مطلوب منهم بموجب المعايير النظامية، واجتذاب أفضل المرشحين إلى مهنة التعليم، وتشجيع المعلمين على تحسين أدائهم، واجتذاب المعلمين إلى مجالات دراسية يزيد فيها الطلب على العرض، مثل تدريس العلوم والرياضيات، أو إلى أماكن في الأرياف تشهد ندرة في إقبال المعلمين على العمل فيها.

بيد أن مسألة دفع تكاليف السكن يجب أن تكون موضع دراسة متأنية، مع تقييم الأثر المترتب عليها بالنسبة لكل حالة على حدة، نظراً لأن هناك من الدلائل ما يشير إلى

أنها قد تثير من جانب المعلمين ردوداً معاكسة للأهداف المنشودة منها، وذلك مما يؤثر سلبياً على فعالية المدرسة، ومن ثم على التحصيل الدراسي للطلاب. بيد أن خطط الأجور التي يتناولها هذا التقرير تبين أن وجود خطط للعلاوات يمكن أن يكون عاملاً فعالاً في هذا المجال.

إن الحوافز المادية للمعلمين ليست هي العوامل الهامة الوحيدة في المساعي الرامية إلى تحسين نوعية التعليم. ولذلك فإن هذا التقرير يتناول أيضاً عدداً من المؤشرات الهامة الأخرى المتعلقة بظروف عمل المعلمين، بما في ذلك عدد الساعات المخصصة للتدريس والتوجيه، وحجم الصفوف، ونسب الطلاب إلى المعلمين. وإذا ما أريد إجراء تقييم دقيق لظروف عمل المعلمين وللتكاليف المتعلقة بهم، فإنه ينبغي دراسة هذه المؤشرات في مجملها وليس بصورة متفرقة. فهذه المؤشرات، إذا ما نُظر إليها كمجموعة واحدة، يمكن أن تساعد على معرفة ما إذا كان حجم العمل المطلوب من المعلمين كثيراً أو قليلاً إلى حد مفرط، وما إذا كانت المبادلات متوازنة بشكل جيد. فالنظام غير المتوازن يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الروح المعنوية للمعلمين، ومواجهة صعوبات في حشد العاملين المؤهلين، وإلى خروج المعلمين من مهنة التعليم. وهو يمكن أن يدل على وجود نقص في فعالية العملية التعليمية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التعليم. وإن من شأن وجود نظام متوازن أن يسهم في زيادة فعالية عملية التعليم، ومن ثم في تحسين نتائج التعلم.

ويتعين على الحكومات، عند البت في ميزانياتها الخاصة بالتعليم، أن تجري مبادلات بين بعض العوامل مثل مستوى مرتبات المعلمين، وحجم الصفوف، وعدد ساعات التدريس المطلوبة من المعلمين، والوقت المخصص لتوجيه الطلاب.

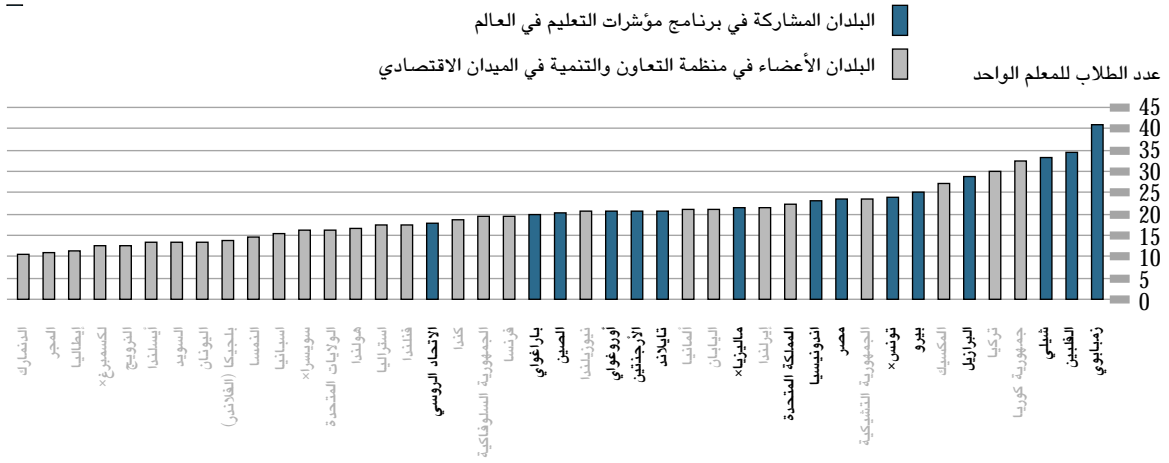
وتسعى بعض البلدان إلى زيادة عامل الإغراء في مرتبات المعلمين و/أو زيادة مستويات القيد في المدارس من خلال زيادة نسب الطلاب إلى المعلمين، وذلك بالتزامن في بعض الأحيان مع الشروع في استخدام التكنولوجيات الجديدة لعملية التدريس. بيد أنه حتى وإن كان من الممكن النظر إلى هذا الإجراء كخيار قابل للتطبيق من أجل تحسين فعالية النظم التعليمية في بعض البلدان المشاركة في برنامج « مؤشرات التعليم في العالم »، فإن نسب الطلاب إلى المعلمين تزيد بالفعل في بلدان أخرى على معدل ٤٠ طالباً لكل معلم متفرغ، ومن ثم سيكون من الصعب تلبية الحاجة المتزايدة إلى المعلمين عن طريق زيادة تلك النسبة دون المخاطرة بأن يؤدي ذلك إلى تدهور نوعية توفير التعليم.

ويتضح من هذا التقرير أن البلدان تأخذ بخيارات عامة مختلفة فيما يخص هذه البدائل. ففي بعض البلدان يجري تعويض عبء التدريس دون المعدل المتوسط من خلال زيادة أحجام الصفوف، وفي بلدان أخرى تترتب على تدني أحجام الصفوف عن المعدل المتوسط زيادة طفيفة في عبء التدريس، ومن ثم إلى زيادة في نصيب الطالب الواحد من التكاليف المتصلة بالمرتبات. ففي شيلي والفلبين وتايلاند يجري تعويض المرتبات النظامية العالية نسبياً لمعلمي التعليم الابتدائي من خلال العدد المرتفع

لساعات التدريس أو من خلال اعتماد صفوف بأحجام أكبر من الحجم المتوسط، وأما في اندونيسيا فيجري التعويض جزئياً عن المرتبات المنخفضة والعدد المرتفع لساعات التدريس عن طريق اعتماد صفوف أصغر حجماً. ومن ناحية أخرى، تجمع أوروغواي بين الصفوف الصغيرة الحجم في التعليم الابتدائي، والعدد المنخفض لساعات التدريس، والمرتبات العالية.

## الشكل ٥

نسبة الطلاب إلى المعلمين في مستوى التعليم الابتدائي، ١٩٩٩  
حُسبت النسب على أساس مكافئ التفرغ



★ المؤسسات التعليمية الحكومية فقط

المصدر: OECD/UNESCO WEI, Table 21 in Annex A4

وتدل هذه الأمثلة على وجود نهج متنوعة للتعامل مع مسألة حشد المعلمين. وقد يكون من الطبيعي التساؤل عن أي من هذه النهج هو الأفضل من غيره، بيد أن هذا السؤال ليس ملائماً تماماً. فكل نظام تعليمي هو نظام للعمل أدى بدرجة كبيرة أو صغيرة إلى تلبية احتياجات المجتمع المعني. والخيارات العامة التي يتناولها هذا التقرير تمثل تاريخاً طويلاً من القرارات التي تم اتخاذها على المستوى الوطني والتي تتسم بقدر من الجمود يجعل من الصعب إدخال تغييرات هامة عليها بصورة مفاجئة، لا سيما وأن البعض من خصائص النظام التعليمي تخضع للتفاوض في إطار اتفاقات تقوم على المساومات الجماعية. ويمكن أيضاً أن يعتمد نجاح نهج بعينه على خصائص للنظام التعليمي يصعب تقييمها من الناحية الكمية، مثل أساليب التدريس أو حجم المساعدة العلاجية المتاحة. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن التفاعل بين حجم الصف وأساليب التدريس غير واضح تماماً. فالصفوف الصغيرة قد توحى بأن من الممكن إيلاء المزيد من العناية للطلاب بصورة فردية، ولكن هذه المنفعة قد لا تكون قريبة المنال في حالة عدم إصلاح المنهج الدراسي أو عدم حدوث تغيير في

أساليب التعليم، على سبيل المثال.

ولئن كان من الصعب تقدير فعالية مختلف الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة، فإن التحليل الوارد في هذا التقرير يدل على وجود إمكانية للاختيار وأن إجراء تحليل مقارنة على الصعيد الدولي يمكن أن يكون أداة مفيدة لتوفير المعلومات اللازمة للمناقشات في هذا المجال. وسيكون من الضروري في المستقبل إجراء بحوث للتعرف بصورة معمقة على الآثار المحتملة للاستراتيجيات التي تعتمدها مختلف البلدان. وينبغي أن تشمل هذه البحوث تحديد البلدان التي تطالب المعلمين بقدر من العمل كثير أو قليل إلى حد مفرط، وتوفر لهم بالمقابل الكثير أو القليل من الإمكانيات. وثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات عن الكيفية التي ينظر بها المعلمون أنفسهم إلى مهنتهم، وإلى المتطلبات والحوافز المتصلة بها، ولا سيما على مستوى قاعة الدراسة. وينبغي أن يُنظر إلى التغييرات المقترحة في مستويات الموارد الموظفة في التعليم، وفي إدارة شؤون المعلمين، وفي ظروف التعليم والتعلم، ضمن إطار السياسة الحكومية العامة التي تحكم العلاقة المعقدة بين حشد المعلمين، والفعالية الداخلية للنظام التعليمي، ونتائج التعلم. وإن من الضروري توفير بيانات دقيقة وموسعة، ولا سيما قياسات أكثر شمولاً وموثوقية للتحصيل الدراسي لدى الطلاب، وذلك للتوصل إلى إدراك هذه العلاقة. وإن توفير هذه البيانات يظل هدفاً من أهم الأهداف التي يسعى برنامج « مؤشرات التعليم في العالم » إلى تحقيقها في المستقبل.